

اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر

. @ 371 @

وهذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم ، وأعرف بصناعة الحديث منه . . .
وغوامضه ودقائقه وأن مسلماً تلميذه وخريجه ، ولم يزل يستفيد منه ، ويتتبع آثاره حتى لقد قال الدارقطني : لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء . . .
تعقبه بعض المتأخرين : بأنه لا يلزم من ذلك تفضيل التصنيف على التصنيف . . .
والشيخ قاسم : بأن ما ذكره يتضمن أرجحية البخاري على مسلم في كل من شروط الصحة التي هي الاتصال ، والعدالة ، والضبط ، وعدم العلة والشذوذ وليس في جميع ما ذكر حجة ، لأن قوله لا يجري في رواياته احتمال أن لا يكون سمع : إن أراد عقلاً فممنوع ، وإن أراد اللزم المذكور فمثله في عننة المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه لمن عاصره على ما لا يخفى . . .
وأما قوله : فلأن . . . إلى آخره . إن أراد الذين أخرج عنهم مسلم في غير المتابعات ومن ليس مقروناً بغيره فممنوع ، بل هما سواء